

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثالثة

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



محضر جلسة

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عدد 8

28 أفريل 2025



❖ تاريخ الاجتماع: الاثنين 28 أبريل 2025

❖ جدول الأعمال: مواصلة النظر في مقترح قانون عدد 59 لسنة 2024 يتعلق بتنقيح القانون عدد

12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

❖ الحضور:

- الحاضرون: 07

- المعتذرون: 03

- الغائبون: 00

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 00

❖ بداية الجلسة: س 15 و 10 دق. رفع الجلسة: س 16 و 35 دق.



1. أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة مساء يوم الاثنين 28 أبريل 2025 خصصتها لمواصلة النظر في مقترح قانون عدد 59 لسنة 2024 المتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وفي مستهل الجلسة استعرض السيد رئيس اللجنة في مرحلة أولى حوصلة لمختلف الآراء والملاحظات والمقترحات التي تضمنتها جلسات الاستماع سواء الواردة من الأطراف التي استمعت إليها اللجنة أو الصادرة عن أعضاء اللجنة وفي مرحلة ثانية أكد على ضرورة ضبط برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة.

وأشار بعض أعضاء اللجنة، عند تطرقهم إلى مختلف ملاحظات الجهات التي تم الاستماع إليها بخصوص مقترح القانون، إلى ضرورة إدراج المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة ضمن مخطط التنمية على اعتبار أنه من مجال القانون. واقترحوا بخصوص الفقرة ثانية جديدة من الفصل 19 من مقترح القانون إمكانية إيجاد حلول للتفويت في وحدة الإنتاج أو المساهمة بها في رأس مال شركة أخرى أو تغيير تركيبة رأس مال شركة المشروع عن طريق وضع كراس شروط أو إصدار أمر يتضمن الشروط المطلوبة، دون أن يتطلب ذلك الحصول على موافقة الوزير المكلف بالطاقة. كما لاحظوا عدم ورود ملاحظات بخصوص الفقرة ثانية جديدة من الفصل 40 من مقترح القانون الذي ينصّ على أنه إلى حين إعداد المخطط الوطني لا يتمّ إسناد لزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

كما تطرّقوا إلى مختلف المقترحات المقدمة من قبل عمادة المهندسين التونسيين المتعلقة بتنقيح فصول أخرى من القانون عدد 12 لسنة 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وبعد التداول والنقاش تمّ الاتفاق على تبويب مختلف الملاحظات المقدمة من الأطراف التي تم الاستماع إليها ومواصلة النظر في مقترح القانون في جلسة قادمة.



وبخصوص برنامج عمل اللجنة خلال النصف الأول من شهر ماي 2025، استعرض أعضاء اللجنة جملة من المواضيع المطروحة قصد مناقشتها، من ذلك القيام بزيارة ميدانية إلى كل من ولاية صفاقس وقابس وقفصة لمعينة الوضع البيئي، وزيارة منشآت صناعية بولاية بنزرت والتي تم اقتراحها خلال الدورة النيابية السابقة، إلى جانب القيام بزيارة ميدانية إلى سوق الجملة ببئر القصعة وشركة اللحوم. هذا مع الإشارة إلى مقترح مجموعة من النواب والممثل في أداء زيارة ميدانية إلى منطقتي جبل الجلود والوردية وسبخة السيجومي لمعينة الوضع البيئي. كما ارتأوا من جهة أخرى عقد جلسة استماع إلى ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التجارة وتنمية الصادرات وديوان الحبوب حول خبز الألياف، إلى جانب طلب عقد جلسة استماع إلى ممثلي وزارة البيئة حول الاستراتيجية المستقبلية للديوان الوطني للتطهير.

كما تطرّق النواب إلى المراسلة الواردة على اللجنة من قبل ممثلي مؤسسات النسيج والملابس المنتصبة بولايات "قفصة، القصيرين، سيدي بوزيد" موضوع طلب عقد جلسة استماع إليهم حول إشكاليات القطاع في الجهات الثلاث. واقترحوا عقد جلسة استماع إلى ممثلين عن الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة حول الامتياز الجبائي على توريد الحافلات الصغرى والمتوسطة.

وبعد التداول والنقاش تم الاتفاق على البرنامج التالي:

-عقد جلسة استماع إلى ممثلي قطاع النسيج والملابس وإلى ممثلي الغرفة الوطنية للنسيج حول الصعوبات التي يمر بها القطاع.

-عقد جلسة استماع إلى ممثلي وزارات التجارة وتنمية الصادرات والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والصحة حول خبز الألياف (الترفيغ في نسبة الألياف في الخبز المدعم).

-عقد جلسة استماع إلى وزير البيئة حول برنامج الوزارة في مجال التطهير.

-برمجة زيارة ميدانية إلى كل من سوق الجملة ببئر القصعة وشركة اللحوم.



- برمجة جلسة استماع إلى رئيسة الحكومة أو من يمثلها حول عدد من التجاوزات القانونية التي تمت ملاحظتها في قطاع الطاقة.

II. قرار اللجنة

- مواصلة النظر في مقترح قانون عدد 59 لسنة 2024 يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

مقرر اللجنة

مهى عامر



رئيس اللجنة

شكري بن البحري

